

الاختلاف بالحدث بين المتعاطفين المفردین بالواو في السياق القرآني

أ.م.د. رعد هاشم عبود ، أ.م.د. قاسم محمد كامل
جامعة ذي قار/ كلية التربية / قسم اللغة العربية

المفردین إذا كان بصورته الاعتيادية كان التشيريك بالحكم تماماً ، وإذا جاء على غير عادته بأن فصل بين المتعاطفين فاصل ما ، كان التشيريك ناقصاً . وما دام التشيريك بالحكم لم يكن دائماً على مستوى متكامل بين المتعاطفين ؛ لذلك نرى الاحتكام إلى التبعية الاعرابية وجعلها الفيصل في انضمام العطف إلى التوابع .

ولا مزية بعد ذلك معنوية دقيقة لقولهم : إنَّ الواو تجعل الحدث شركة بين المتعاطفين ، والقول الأدق في اعتقادنا : إنَّ الواو تشرك في اصل الحدث ، أمَّا نسبة فقد تكون مختلفة بينهما ، ثمَّ أتَنا لا نرى القول باصلة الثانية إلا عودة للقول بوجود حذف من السياق وهو ما أكدته المتقدمون أيضاً ، والسائد في الدرس النحووي الترابط والتتابع بين المتعاطفين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي ، وأشار النحويون إلى عدم الفصل بالجملة^(١) ، وترصد هذه الدراسة عطف مفرد على مفرد ، كما في قولنا : جاء زيدٌ ومحمدٌ ؛ إذ الاشتراك هنا بالحدث فقط ، لأنَّ الاختلاف حاصل من حيث الزمن ، فإذا قلنا مثلاً : جاء زيدٌ مسرعاً ومحمدٌ ، فما لا شكُّ فيه أنَّ الإسراع ثابت لزيد لكنَّ محمدًا لم يثبت له ذلك كذلك لو قيل جاء زيد ومحمدٌ مسرعاً ؛ إذ لو أراد المتحدث ذلك لقال : جاء زيدٌ ومحمدٌ مسرعين ، ولا شيء يعجزه عن ذلك . إنَّ تقديم ما رتبته التأخير لا يمكن أن يكون عشوائياً دون ضابط معين يريده منشيء اللغة لذلك اعتقاد أنَّ النماذج القرآنية التي ستأتي لاحقاً تدرج تحت هذا العنوان ولعلِّي لا أخطئ الصواب إذا تصوَّرْتُ أنَّ لذلك سبباً ، قد يكون مقععاً أو لا يكون ، وحسبِي أنني أشير إليه بالادلة المتوفرة ؛ وربما يبني عليه في دراسات لاحقة ، وهذا المعنى أو التصور الذهني الخاضع للصواب أو الخطأ ، ربما يكون عدم المساواة بين المتعاطفين في الحكم أو الحدث ، أو يمكن القول : إنَّ اختلاف نسبة الحدث بينهما أدت إلى تبعدهما كأسلوب لجأ إليه النص القرآني في ترتيب المتعاطفين .

وأول ما نشاهد من نصوص قرآنية لهذا الغرض هو قوله تعالى : ((إذ يرفع إبراهيمُ القواعد من البيت وأسماعيلَ ربنا تقبل منا إِنَّك أنت السميعُ العليم)) (البقرة/١٢٧) إذ أشارت كتب التفسير إلى أنَّ

تطرق المصنفات النحوية والرسائل الجامعية إلى معنى العطف لغةً واصطلاحاً^(٢) ، وكونه أحد التوابع الخمسة . ومع أنَّ النحوين اختلفوا في ترتيبهم لهذه التوابع ، إلا أنَّ العطف بقى هو آخرها . والحديث في تفصيل ما سبق لا يعدو إلا أنَّ يكون تكراراً لكلام الآخرين ، ودون أن يكون له دورٌ فيما نحن بصدده . ومع أنَّ عمل حروف العطف متعددٌ فمنها ما يفيد الإشراك في الحكم والأعراب ، ومنها ما يقوم بالإشراك فقط من ناحية الحركة الإعرابية ؛ إلا أنَّ هدف هذه الدراسة هو الخوض في سمة معنوية آتَسَ بها العطف بالواو في حالة المفرد على وجه الخصوص ، وهذه السمة المعنوية تمثلت في الاختلاف بالحدث بين المتعاطفين ؛ إذ أنَّ ما اجمع عليه القوم بخصوصها يدور حول أفكار ثلاثة :

أنها لمطلق الجمع ، ولا تفيد الترتيب عند جمهور النحوين^(٣) ، وزمن حصول الحدث معها ليس بثابت لأحد المتعاطفين ، فقد يسبق الأول الثاني أو العكس أو أن يكونا معاً^(٤) .

ومعنى مطلق الجمع في الواو أنها تشرك المتعاطفين من حيث اللفظ والمعنى . أما الإشراك اللغطي ، فهو الاسمية أو الفعلية والرفع والنصب والجر والجزم ، فيتبع الثاني الأول في اثنين من ستة .

إلا أنَّ حديثنا يبقى مختصاً للمعنى ؛ إذ إننا نرى – ولعلنا نصيب في ذلك – أنَّ الحدث اختلف بين المتعاطفين المفردین ؛ ومما سبب ذلك هو الفصل بين المتعاطفين ، أو أنَّ ارادة الاختلاف بالحدث هي التي استلزمت نمطاً خاصاً من التركيب ، جاء بصورة الفصل بين المتعاطفين .

وفي الوقت الذي رأينا فيه القدماء قد ركزوا على التبعية الإعرابية في موضوع العطف ، مثلما الحال في التوابع بصفة عامة رأينا المحدثين قد أهتموا بجانب آخر وهو التشيريك بين المعنوط والمعنوط عليه في الحكم على حدَّ تعبير سيبويه^(٥) ، لذلك يرى إبراهيم مصطفى فصل العطف عن التوابع^(٦) ، ومثله فعل الدكتور مهدي المخزومي ؛ إذ يعتقد أنَّ عطف النسق ليس من التوابع ؛ لأنَّ ما بعد الحرف شريك لما قبله في الحكم اسناداً أو اضافة^(٧) .

والذي نراه أنَّ مسألة التشيريك في الحكم تبقى مسألةٌ نسبية ؛ إذ اختلفت نسبةُ الحكم بين المتعاطفين – على وفق ما يأتي من نماذج قرآنية ، مما يشير إلى اختلاف نسبة التشيريك ، وتأسِيساً على ما سبق يمكن القول : إنَّ العطف بالواو بين

(رسلاً) ؛ إذ الاصطفاء هنا يختلف ؛ لأنَّ اصطفاء الرسل من الملائكة ليتوسطوا بينه تعالى وبين الانبياء عليهم السلام بالوحي .

ومن الناس يصطفى الرسل ليدعوا من شاء تعالى إليه ويلغوه ما نزل عليهم^(١٥) ثبت الآلوسي هذا الاختلاف في مأمورية كل جهة واختصاصها بقوله : ((وقيل : إنَّ المراد الله يصطفى من الملائكة رسلاً إلى سائرهم في تبليغ ما كلفهم به من الطاعات ومن الناس رسلاً إلى سائرهم في تبليغ ما كلفهم به أيضاً))^(١٦) ، ويؤيد ذلك ما قاله الفراء : ((قوله : الله يصطفى من الملائكة رسلاً اصطفى منهم جبريل وميكائيل وملك الموت وآشراهم ، ويصطفى من الناس الانبياء))^(١٧) ، وقد يتقدم المفعول على المفعول الاول المعطوف ليفصل بين المتعاطفين ، ومجيء السياق هكذا ايذان الى وجود اختلاف في الحكم ، يظهر هذا في قوله تعالى ((اتخذوا أخبارهم وربانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مریم)) [التوبة ٣١] .

فاتخاذ اليهود الاخبار وكذلك النصارى اتخاذهم الرهبان أرباباً ، ليس على اساس أنهم جعلوهم آلهة بل أنهم اطاعوهم في أوامرهم ونواهيهما بخلاف المسيح ابن مریم الذي جعلوه ربًا معبوداً أو ابنَ الله ، يقول الفخر الرازى في ذلك : ((الاكثر من المفسرين قالوا : ليس المراد من الارباب أنهم اعتقدوا فيهم أنَّهم آلهة العالم ؛ بل المراد أنَّهم اطاعوهم في أوامرهم ونواهيهما))^(١٨) هذا فيما يخص الاخبار والرهبان ، أما ما يخص المسيح ابن مریم فقد أوضح الآلوسي ذلك بقوله : ((واليس المسيح ابن مریم عطف على ربهانهم بأن اتخذهو ربًا معبودًا أو بأنْ جعلوه ابنَ الله كما يقتضيه سياق الآية...))^(١٩) .

ويتبين الاختلاف واضحًا في نسبة الحدث المسند لله سبحانه وتعالى - والمسمى لرسوله الرايم (ص) ؛ إذ روته لأعمال الناس تختلف تماماً عن روية من سواه ، كيف لا ؟ وهو الخالق لكل شيء والعالم بكل شيء ، فما يعطيه من علم هو جزء من علمه ، وليس كل علمه ، لذلك يجب أن يفهم سياق الآية المباركة ((وسیری الله عملکم ورسوله)) [التوبة ٤/٩٤] على وفق ذلك ، يقول الآلوسي موضحاً هذا المعنى بقوله : ((أي سيعلمه سبحانه علماً يتعلق به الجزاء ، فالرؤبة علمية والمفعول الثاني محفوظ ، أي أتنبیون عما أنتم فيه من النفاق أم تثبتون عليه وتقدیم مفعول الرؤبة على الفاعل من قوله سبحانه (ورسوله) ؛ للأذنان بإختلاف حال الرؤيتین وتفاوتهما ، وللأشعار بأن مدار الوعيد هو علمه عزَّ وجل بأعمالهم))^(٢٠) ، ومثل ذلك أيضاً يقال عند الحديث في قوله تعالى : ((ربنا وأدخلهم جناتِ عدن التي وعدتهم ومن صَلَحَ من آبائهم وأزواجهم

(اسماعيل) عطف على ابراهيم^(٤) ، والسياق هنا يوجب التركيز فيه على العلاقة بين المسند (يرفع) ومتعمد الجملة المفعول به (القواعد) وليس في واحد منها ؛ فرفع القواعد ، هل تمَّ منها بشكل متماطل تماماً أولاً ؟

فالمتبع لكتب التفسير يجد أنها أشارت الى أنَّ (ابراهيم^(٤)) كان يبني و (اسماعيل^(٤)) كان يساعد في ذلك ؛ فلذا كان الفصل أو تقديم المفعول به المتأخر رتبة عن المسند اليه على المعطوف (اسماعيل^(٤)) يسانده في ذلك قراءة عبد الله بن مسعود : ((يقول ربنا تقبل منا))^(٢١) هذا يعني أنَّ الاستئناف في (اسماعيل^(٤)) بعيد عن سياق الآية ، ومعنى الاستئناف أنَّ الاول يبني والثانى يدعوه له : أي وأسماعيل يقول ربنا تقبل منا ... ، وهذا مما لم يؤيده جمهور المفسرين .

وغضد ارادة العطف والاختلاف بالحدث بين المتعاطفين قول الآلوسي : ((واسماعيل عطف على ابراهيم وفي تأخيره على المفعول المتأخر عنه رتبة اشارة الى أنَّ مدخلته في رفع البناء والعمل دون مدخلية ابراهيم عليه السلام وقد ورد أنَّه كان يناوله الحجارة ...))^(٢٢) ، ويدرج تحت ذلك أيضاً قوله تعالى : ((ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بنى إِنَّ اللَّهَ اصطفى لکم الدین فلَا تموئنُ إِلَّا وَأَنْتُم مسلمون))(البقرة ١٣٢) إذ يعتقد الزمخشري أنَّ (يعقوب^(٤)) داخل في حكم ابراهيم^(٤) ، أي ووصى يعقوب^(٤) بنيه ايضاً^(٢٣) ، والسؤال هنا هو ما الذي أعجز النص عن القول : ووصى ابراهيم ويعقوب بنينهم ؟

أعتقد أن لا شيء يعجز عن مثل هذا القول ، إلا أن يكون الاختلاف بالمعنى بين الصياغتين هو العنصر المهم الذي رُوعي مراعاة خاصة ؛ لأنَّ جهة المخاطب تختلف أولاً^(٢٤) ، وانها ليست هي الوصية نفسها ثانياً ، يقول الفخر الرازى : ((اما قوله (يعقوب^(٤)) فيه قوله : الاول وهو الاشهر : أنَّه معطوف على ابراهيم ، والمعنى أنَّه وصى كوصية ابراهيم))^(٢٥) ، فالتشبيه هنا – على ما اظن – لا يشير الى تمام المماثلة قولاً ومعنى وإنما يشير الى المعنى العام – والله اعلم - و يؤيد ذلك قراءة الرفع في يعقوب والخبر عند ذلك مذوف تقديره كذلك ويكون عندها من عطف الجملة الاسمية على الفعلية (٢٦) ونعلم الفرق بين دلالة الجملة الفعلية على التجدد ودلالة الجملة الاسمية على الثبوت . ولعل اصطفاء الرسل من الملائكة هو غيره اصطفاء الرسل من الناس ؛ يبدو ذلك إذا انعمنا النظر في قوله تعالى : ((اللَّهُ يصطفى مِنَ الْمَلَائِكَةِ رسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بِصَبَرٍ)) [الحج ٧٥] .

لقد فصل النص القرآني بين المتعاطفين بالمفعول به

وليدأ على تفاوت درجة المتعاطفين بحيث لا ينسقان متاجرين ...))^(٣) من خلال قول أبي حيان يتض� وبشكل جلي - أنه إذا كان هناك اختلاف بالحدث بين المتعاطفين كان السياق أميل إلى الفصل بين المتعاطفين . ومثل ذلك يقال عند الحديث في قوله تعالى : ((لَكُنَ اللَّهُ يَشْهُدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهُدُونَ وَكُفَىَ بِاللَّهِ شَهِيدًا)) [النساء/١٦٦] . إذ فصل السياق بين المتعاطفين بالجار والمجرور وجملتين فعليتين متتابعتين ، وأرى أن شهادة الله سبحانه وتعالى هي غيرها شهادة الملائكة ، ويعضد ذلك ما ذكره الزمخشري ؛ إذ يقول : ((وَمَعْنَى شَهَادَةِ اللَّهِ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ : أَثْبَاتَهُ لَصْحَتَهُ بِاظْهَارِ الْمَعْجَزَاتِ ، كَمَا تَبَثَ الدَّعَاوَى بِالْبَيِّنَاتِ ، وَشَهَادَةُ الْمَلَائِكَةُ : شَهَادَتُمُ بِأَنَّهُ حَقٌّ وَصَدِيقٌ))^(٤) ، هذا يعني أن شهادتهم تبع لشهادته ^(٥) ، يزاد على ذلك ما في السياق من مخصص آخر للتفریق بين الحديث لا على الأساس الكلي بل على المستوى الجزئي ، وهو وجود الجملة المفسرة (أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) ، يقول الزمخشري في تفسير ذلك : ((معناه أَنْزَلَهُ ملتبساً بعلمة الخاص الذي لا يعلمه غيره))^(٦) إن تكرار لفظة يشهدون لا يعني أن السياق سياق عطف جملة اسمية على اسمية كما أشار إلى ذلك بعض المفسرين^(٧) ؛ لأن الذي يتض� أن الله يشهد والملائكة ولكن فصل بينهما ، لأن شهادة الله سبحانه وتعالى هي غيرها شهادة الملائكة ، وكأنه جيء بيهذدون توكيداً ، قوله تعالى ((وَكُفَىَ بِاللَّهِ شَهِيدًا)) دليل على أن شهادة الله سبحانه وتعالى هي الشهادة المطلقة التي لا يحتاج معها إلى شهادة أخرى . ومما فصل فيه بين المتعاطفين بأن المصدرية والفعل الناقص واسميه وخبره والجار والجرور و لا النافية قوله تعالى : ((لَنْ يَسْتَكْفِيَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقْرَبُونَ)) [النساء / ١٧٢]

وتقدیر الكلام : لن يستكفي المسيح العبودية لله ولا الملائكة المقربون . ولعل الفصل هنا لا يخرج عن المعنى الذي تريده الدراسة ؛ ذلك أن المفسرين أجمعوا على الفرق بين الملائكة المقربين والمسيح (ع) في باب الأفضلية والقرب من الله سبحانه وتعالى بغض النظر عن يقَدَّم على الآخر في هذا الجانب ؛ لكن الثابت هو الاختلاف بينهم^(٨) ؛ لذا فإن استكفار العبودية يختلف بين الطرفين اعتماداً على أفضلية قرب أحدهما من الله سبحانه وتعالى على حساب الآخر وعلى وفق هذا التأويل يمكن توجيه اختلاف الحديث بين الاتقاء من الله والاتقاء من الأرحام ، في قوله تعالى : ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تُسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)) [النساء / ١] في حالة عطف (الأرحام) على لفظ الجلالة (الله) ، مع أن النحوين والمفسرين قد أشاروا إلى أن لفظ (الأرحام) معطوف إما على محل الجار والجرور أو

وذرياتهم)) [غافر / ٨] إذ فصل السياق القرآني بين المتعاطفين بقوله : (جناتٍ عدنٍ الْتِي وَعَدْتَهُمْ) ؛ ويتض� من خلال النظر إلى الآية المباركة أننا أمام ركنين أساسيين هما الموعودون بالجنة المتقدمون في الآية ، والمصلحون المتأخرلون في السياق ولا شك أن هناك فرقاً بين الجهازين من حيث إدخالهم الجنة ، الأولى تدخل بالأصالة والثانية تدخل بشفاعة الأولى لها ، هذا على أساس أن العطف يكون بين (من صلح) وبين الهاء في (أدخلهم) ، وليس على أساس ما صرَّح به الفراء والزجاج بجواز أن يكون العطف على الهاء في (وَعَدْتَهُمْ) ، يقول الفراء : ((من نصب من مكابين : ان شئت جعلت (ومن) مردودة على الهاء والميم في (وَأَدْخَلْتَهُمْ) ، وإن شئت على الهاء والميم في (وَعَدْتَهُمْ)))^(٩) والعلف الأول أولى لأن الاختلاف حاصل بين الجهازين والذي أوجد هذا الاختلاف الفصل بين المتعاطفين ، يوحي ذلك اتفاق المفسرين على أن ادخال من صلح الجنة هو من باب الاتباع ، وليس من باب الأصالة ، ولكي يتم سرور المتقدمين منهم وابتهاجهم^(١٠) . ويبت ذلك الآلوسي بقوله : ((والظاهر العطف على الأول والدعاء بالدخول فيه صريح ، وفي الثاني ضمني ، والظاهر أن المراد بالصلاح الصلاح المصحح لدخول الجنة ، وإن كان دون صلاح المتبعين ...))^(١١) ، ويوضح المعنى السابق القرطبي بقوله : ((قال سعيد بن جبير : يدخل الرجل الجنة ، فيقول : يا رب أين أبي وجيدي وأمي ؟ وأين ولدبي وولدبي ؟ وأين زوجاتي ؟ فيقال : إنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُو كُعْلَكُ ، فيقول : يا رب كُنْ أَعْمَلَ لِي وَلَهُمْ ، فيقال ادْخُلُوهُمُ الْجَنَّةَ))^(١٢) فيما سبق من نماذج فرائية رأينا أن نسبة الحديث للمعطوف عليه كانت أشد وأقوى ؛ بسبب الفصل بين المتعاطفين بالمفعول به فقط أو به وأشياء أخرى ، أو بكلام أدق إن اراده الاختلاف بنسبة الحديث سوَّغَتْ مجَيْءَ النصوص المتقيدة على وفق الترتيب المشار إليه في موضعه ، وهذا المعنى يحدث أيضاً إذا كان الفصل بجملة لكنها ترتبط بالمعطوف عليه ، أي أنها ليست بأجنبيه عن المعطوف عليه ، كما في قوله تعالى : ((شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقَسْطِ)) [آل عمران / ١٨] إذ يمكن أن يكون (قانِمًا بالقسط) منتصباً على الحال من لفظ الجلالة فقط دون الملائكة وأولي العلم ؛ ليس على أساس منع الالتباس كما قيل^(١٣) بل يزيد عليه أن الشهادة هنا تختلف ؛ إذ كيف نتصور أن شهادة الله على نفسه هي بالمستوى نفسه لدى الملائكة أو أولي العلم أو غير ذلك ؟ فالفصل هنا إنما لتأكيد الاختلاف بين المتعاطفين ، يقول أبو حيان الاندلسي : ((وأنَّهُ لَهُ إِلَّا هُوَ) مفعول شهد ؛ وفصل به بين المعطوف عليه والمعطوف ليدل على الاعتناء بذكر المفعول

ويؤيد ذلك ايضاً قول أبي حيان : ((وقيل في هذا الكلام تقديم وتأخير ، فالآتيان في الظلل مضاف إلى الملائكة والتقدير إلا أن ياتتهم الله والملائكة في ظلل ، فالمضاف إلى الله تعالى هو الآتيان فقط ...))^(٣٩)
 ويؤكد ذلك قول القرطبي : (أتاهم الملائكة في ظلل من الغمام ويأتتهم الله فيما يشاء))^(٤٠) فهذا - على مانظن - دليل واضح على وجود اختلاف في نسبة الحدث للمتعاطفين . ولو أننا اعتقنا أن الواء ليست فقط التشريك المطلق ، بل قد تأتي في نصوص يختلف فيها الحدث لحل هذا الأشكال . وأذهب إلى الامر نفسه فيما يتعلق بالعطف على ضمير الرفع ؛ إذ أوجب النحوين البصريين ضرورة المجى بضمير منفصل ، يكون مؤكداً للضمير المستتر أو المتصل ، فاصلاً بين المعطوف والمعطوف عليه^(٤١) ، بينما جوز الكوفيون العطف دون الحاجة إلى الضمير المنفصل^(٤٢) ، فعلى رأي البصريين القياس أن نقول : أذهب أنت واخوك ، وعلى رأي الكوفيين يجوز : أذهب واخوك . ومع أن سبب وصف العطف على الضمير المستكن دون وجود ضمير منفصل بالقبح ؛ إذ قال : ((وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ؛ لأنك لو قلت : أذهب وزيد كان قبيحاً ، حتى تقول : أذهب أنت وزيد))^(٤٣) ، إلا أن النحوين من بعده لم يبتعدوا عن الاتجاه الشكلي عند التعرض لهذا الموضوع ، إذ تصوّر ابن عصفور أنَّ الضمير المنفصل بمثابة الاسم المتقدم الذي عطف عليه الاسم المتأخر^(٤٤) ، ولم يبتعد كلام الرضي في هذه المسألة عما سبق - وإن فسّرَه باتجاهين لفظي ومعنى يقول : ((لأنَّ المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً من حيث إنه متصل لا يجوز انفصله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ، ومعنى من حيث أنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل ، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة))^(٤٥).

ويرجح ابن الباري رأي البصريين على رأي الكوفيين على أساس أنَّ الفاعل إما مقدر أو ملفوظ به ، فإن كان مقدراً كما في المثال : قام وزيد فهو من باب عطف الاسم على الفعل ، وإن كان ملفوظاً به كما في المثال : قمت وزيد فأنما الضمير ينزل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جاز العطف عليه ، لكنه أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل^(٤٦).

ولعلَّ المعنى السابق أقرب إلى الاتجاه التعليمي منه إلى الجانب الحقيقي الذي يفرق فيه المعنى بين الأساليب اللغوية ؛ إذ كيف نعتقد أنَّ زيداً معطوف على قام في المثال الأول : قام وزيد - وهو يقولون - آلا فعل بلا فاعل ، أو معطوف على (قمت) في المثال الثاني : قمت وزيد .

ومع أنَّ المفسّرين يشيرون إلى الجانب الشكلي في هذه المسألة ، ويعتمدون رأي النحوين فيها من

محل المجرور فقط أو معطوف على لفظ الجلالة^(٤٧) ، وقد تحدّث المصنفات النحوية وكتب القراءات وكتب التفسير كثيراً عن قراءة الجر في الأرحام^(٤٨) ، وأظنَّ أنَّ المعنى الذي يعطيه عطف (الأرحام) على لفظ الجلالة (الله) هو غير المعنى الذي يعطيه عطف (الأرحام) على محل الجار والمجرور أو المجرور فقط ؛ إذ الأول يستلزم فصلاً والثاني لا يصاحب ذلك ، لأنَّ الأول يصاحب اختلاف بالحدث ، فيكون تقوى الله ليس كتقوى الأرحام ؛ باعتبار أنَّ الثانية سبب للوصول إلى الأولى والإتصاف بتقوى الله يشتمل حتماً على تقوى الأرحام ، ولو أراد الله - سبحانه وتعالى - التشريك بالحدث تشريكاً تماماً لقال : وانقوا الله والارحام اللذين تساعلون بهما وذلك هو القياس في النحو والخروج عليه لا يكون إلا لغاية ولعلها التنبية إلى وجود اختلاف بالحدث بين المتعاطفين ، يزيد على ذلك أنَّه - سبحانه وتعالى - اراد التنبية إلى مكان ذلك منه ، تشجيعاً للتقريب بين الناس لبناء المجتمع المترافق المتأخي ؛ يقول الألوسي : ((ولعلَّ الجملة حينئذ معرضة ، والا في العطف خفاء ، وقد نبه سبحانه إذ قرن الأرحام باسمه سبحانه على أنَّ صلته بمكان منه تعالى))^(٤٩) .

أما الثاني - وهو عطف (الأرحام) على محل الجار والمجرور أو المجرور فقط ، فقد جاء بلا فاصل بين المتعاطفين ف تكون المشاركة بينهما في معنى المساعدة وليس في التقوى ، وأرى ان هناك اختلافاً بين الحالتين من حيث المعنى ، أقصد عطف(الأرحام) على لفظ الجلالة (الله) أو الجار والمجرور ، مع أنَّ النحوين يجيزون ذلك كلَّه .

ونجد ذلك أيضاً إذا فصل بين المتعاطفين جار ومجرور كما في قوله تعالى : ((هل ينظرون إلا أنَّ يأتِهم الله في ظلٍّ من الغمام والملائكة وقضى الأمر)) [البقرة / ٢١٠] ؛ إذ قرأ الجمهور لفظ (الملائكة) بالرفع عطفاً على لفظ الجلالة (الله))^(٥٠) ، لكنَّ الله سبحانه وتعالى - لا يأتي على وجه الحقيقة مطلاً ، بل يأتي أمره ، في حين اتيان الملائكة على وجه الحقيقة ذلك ممكناً فيهم^(٥١) ، كما أنَّ اتيان امر الله - سبحانه وتعالى - هو غيره اتيان الملائكة ف (في ظلٍّ من الغمام) مأمورة من الله ، ولا يمكن أن تكون مأمورة من الملائكة إلا بأذنه تعالى ؛ لذلك فإنَّ قراءة الجر للملائكة عند بعض أهل المدينة يريدون ((في ظلٍّ من الغمام وفي الملائكة))^(٥٢) إنما هي محاولة للتخلص من ذلك التشريك التام في الحدث بين المتعاطفين ؛ الذي لا يمكن أن يحدث في هكذا سياق ، ولو أراد الله حدوثه لما كان ذلك الفاصل على ما نعتقد على أساس أنه لا يمكن الاعتقاد أنَّ الله والملائكة على حد سواء يرسلان الظلل من الغمام ، إلا أنَّ يكون الملائكة واسطة لهذا الامر ، ويعضد هذا الامر قراءة عبد الله بن مسعود ((إلا أنَّ يأتِهم الله والملائكة في ظلٍّ من الغمام))^(٥٣) ،

٣. اشكالاً متعددة ؛ إذ يكون مفعولاً به أو جملة أو جاراً و مجروراً أو ضميرأً منفصلاً، او غير ذلك
٤. وذلك المعنى ايضاً ينطبق في حال العطف على ضمير الرفع المستكناً أو المتصل ؛ إذ أن وجود الضمير المنفصل هو أشاره الى اتصف المتبوع بالحدث اتصفأً أقوى من اتصف التابع .

المصادر

- اولاً : الكتب
١. القرآن الكريم .
 ٢. احياء النحو : ابراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩ م.
 ٣. اسرار العربية / أبو البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) غني بتحقيقه : محمد بهجة العطار ، مطبعة الترقى بدمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي - دمشق ١٩٥٧ م
 ٤. الاصول في النحو / ابن السراج (ت ١٦٣٥ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتنى ، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد ١٩٧٣ م.
 ٥. اعراب القرآن / ابن النحاس (ت ٣٨٣ هـ) وضع حواشيه وعلق عليه / عبد المنعم خليل ابراهيم - دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ط ١-٢ ٢٠٠١ م.
 ٦. الانصاف في مسائل الخلاف بين التحويين : البصريين والковفيين / ابن الانباري (ت ٥٧٧ هـ) تاليف محمد محيي الدين عبد الحميد / دار احياء التراث العربي .
 ٧. تفسير أبي السعود / لأبي السعود (ت ٩٨٢ هـ) وضع حواشيه : عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١٩٩٩ م.
 ٨. تفسير البحر المحيط / أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) دراسة وتعليق وتحقيق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد مغوض ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، ط ١٢٠٠١ م.
 ٩. تفسير القرطبي / القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ، تحقيق سالم مصطفى البدرى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان / ط ٢٠٠٠ م.
 ١٠. التفسير الكبير او مفاتيح الغيب / الفخر الرازي (ت ٦٠٤ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١-٢ ٢٠٠٠ م.
 ١١. الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق / ط ١٩٧٧ م.
 ١٢. حروف المعاني / ابو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، حققه وقدم له : الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط ١٩٨٤ م
 ١٣. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثنائي / الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) ضبطه وصححه / علي عبد الباري عطيه ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١-٢ ٢٠٠١ م.

أن الأصوب والاكثر عند العطف على الضمير المستكناً أو المتصل هو المجيء بالضمير المنفصل (٤٧) ، إلا اننا نشعر ملحاً معنوياً عند استعراضهم تلك المسألة يبدو هذا مثلاً عند حديثهم في قوله تعالى : ((وقلنا يا آدم اسكن أنتم وزوجكم الجنّة)) [البقرة/٣٥] ؛ إذ يشير أكثر آئمه التفسير إلى أن حواء - عليها السلام - قد خلت بعد دخول آدم - عليه السلام - الجنّة (٤٨) مما يعني أنّ المجيء الضمير المنفصل هو للإيزان بقوّة الحديث وتقريره لآدم - عليه السلام - وأنه اتصف به اتصفأً تماماً على نحو الاصالة ، في حين كان دخولها - عليها السلام - على نحو التبعيّة ، يقول الآلوسي في ذلك : ((أنت توکيد للمستكناً في (اسکن) والمقصد منه بالذات صحة العطف ؛ إذ لواه لزم العطف على الضمير المستكناً بلا فصل وهو ممتنع في الفصيح على الصحيح ، وافية تقرير المتبوع مقصودة تبعاً)) (٤٩) ثم أنّ السياق لم يلْجأ إلى استعمال لفظ (اسکنا) بدل اسكن للإشارة إلى أنه - عليه السلام - هو المقصود بالحكم في جميع الاوامر ، وهي تُتبع له ، كما أنها في الخلفة كذلك (٥٠) ، ونعتقد الأمر نفسه عند الحديث في قوله تعالى : ((اذ هب أنت وأخوك بآياتي)) [طه/٤٢] أو غير ذلك من الآيات القرآنية التي جاءت على الشاكلة نفسها . إن المجيء بالضمير المنفصل في حالة العطف على الضمير المستكنا أو المتصل ، إنما يكون لحصر الحكم بالمتقدم أو توجيه الخطاب له ؛ لتكون نسبة الحديث التام متخصصة له ، ثم يشمل ذلك الحكم المعطوف ؛ لأنّه قد لا يكون موجوداً في حال الخطاب ، وهو أمر جائز ، والkovفيون - وإن جوزوا - (قام وزيد) ، فهذا لا يعني انكارهم الفرق الدلالي بينه وبين (قام هو وزيد) على اساس أن القواعد النحوية قد اجازت ذلك من حيث الشكل ، وعدم المجيء بالضمير المنفصل في حال العطف على ضمير النصب بخلاف ضمير الرفع ؛ لكون الأخير هو العمدة في الكلام ، وهو المقصود بالحكم ، فكان الاهتمام به أكبر .

نتائج البحث

١. إن حرف العطف الواو قد يخرج عن معناه الأصلي وهو التشير إلى الحدث بين المتعاطفين المفردين إلى الاختلاف بينهما من ناحية الحدث ، بحيث يتصرف الاول اتصفأً تماماً به وينقص الثاني بهذا الاتصاف أو يكون تبعاً له في الحكم ؛ وبمعنى آخر يكون الاول متتصفاً بالحدث على نحو التبعيّة ، في حين يكون الثاني متتصفاً به على نحو التبعيّة ، وتمثل ذلك بآيات قرآنية متعددة احتوتها الدراسة .
٢. إن السبب الأساس لذلك الاختلاف هو وجود فاصل بين المتعاطفين المفردين ، والفاصل اخذ

٤١. شرح التسهيل / جمال الدين بن مالك (ت ٣١١ هـ) تحقيق / محمد عبد القادر عطار وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١٢٧٢ م.
٤٢. شرح جمل الزجاجي / ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق الدكتور : صاحب ابو جناح ، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، ط ١٩٨٠ م.
٤٣. شرح الرضي على الكافية/الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) شرح وتحقيق الدكتور : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ط ٢٠٠٠ م.
٤٤. شرح المفصل/ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) : قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور : اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط ٢٠٠١ م.
٤٥. في النحو العربي قواعد وتطبيق / د. مهدي المخزومي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ، ط ١٩٦٦ م.
٤٦. كتاب سيبويه / سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط ١٩٨٣ م.
٤٧. الكشاف عن حفائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل / الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) ، رتبه وضبطه وصححه / مصطفى حسين احمد ، مطبعة الاستقامة – القاهرة ، ط ١٩٤٦ م.
٤٨. الكشف والبيان المعروف تفسير الثعلبي / للثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) دراسة وتحقيق : الامام ابي محمد بن عاشور ، مراجعة وتنقية الاستاذ : نظير الساعدي ، دار احياء التراث العربي – بيروت ، لبنان ، ط ٢٠٠٢ م.
٤٩. المبهج في القراءات السبع / سبط الخياط البغدادي (ت ٥٤ هـ) تحقيق : سيد كسرامي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ٢٠٠٦ م.
٥٠. مجمع البيان في تفسير القرآن / الطبرسي (ت ٤٨٥ هـ) دار احياء التراث العربي / بيروت – لبنان / ١٣٧٩ هـ.
٥١. المحتب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / ابن جني(٣٩٢ هـ) تحقيق الدكتور علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحكيم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، القاهرة، ١٩٩٤ م.
٥٢. معاني القرآن / الفراء (ت ٢٠٧ هـ)
- ج ١ - تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار
- ج ٢ - تحقيق ومراجعة الاستاذ محمد علي النجار
- ج ٣ - تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي،مراجعة الاستاذ علي النجدي ناصف،دار السرور .
١. معاني القرآن واعرابه / الزجاج (ت ٣١١ هـ)
، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبد شلبي،خرج
٢. احاديث:الاستاذ علي جمال الدين محمد، دار
الحديث، القاهرة -٤- ٢٠٠٤ م.
٣. معجم القراءات القرآنية / اعداد الدكتور احمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط ٢٠٠١ م.
٤. المقتضب المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمه،علم الكتب ، بيروت
٥. النشر في القراءات العشر / ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) أشرف على تصحيحه ومراجعةه : علي محمد الضباع ، ط ٢٠٠٣-٢٠٠٢ م.
٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق الدكتور : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية بدون رقم طبعة ولا سنة الطبع.
٧. الحدود النحوية من النشأة الى الاستقرار / زاهدة عبد الله محمد العبيدي ، اطروحة دكتوراه – ادب الموصل ١٩٩٠ م.
٨. العطف بين الدرس النحوی والاستعمال القرآني / عبد الستار مهدي علي / اطروحة دكتوراه – آداب المستنصرية ١٩٩٨، م.
- ثانياً: الرسائل الجامعية**
٩. الحدود النحوية من النشأة الى الاستقرار / زاهدة عبد الله محمد العبيدي ، اطروحة دكتوراه – ادب الموصل ١٩٩٠ م.
١٠. العطف بين الدرس النحوی والاستعمال القرآني / عبد الستار مهدي علي / اطروحة دكتوراه – آداب المستنصرية ١٩٩٨، م.
- الهوامش**
١. ينظر شرح التسهيل : ٢٠٢/٣ ، وشرح المفصل ٢٧٦/٢ والحدود النحوية من النشأة الى الاستقرار ٢٢٦-٢٢٤ ، وحرروف العطف بين الدرس النحوی والاستعمال القرآني ١١٨-١١٧ .
٢. ينظر الكتاب ٤٣٧/١ ، ومعاني الفراء ٣٩٦/١ ، والمقتضب ١٠/١ ، والواصل ٥٥/٣ ، وحرروف المعاني ٣٦١ واسرار العربية ٣٠٢ .
٣. ينظر الكتاب ٤٣٨/١ ، وهو همع الهوامع ١٨٥/٣ .
٤. ينظر الكتاب ٤٣٧/١ ، ٤٣٨-٤٣٧/١ ، ٤١/٤ ، ٤١/٣ .
٥. ينظر احياء النحو ١١٦-١١٥ .
٦. ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ١٩١ .
٧. ينظر شرح جمل الزجاجي / ابن عصفور ٢٥٩/١ ، والبحر المحيط ٤٣٨/٣ .
٨. ينظر اعراب القرآن / النحاس ٧٨/١ ، والبحر المحيط ٥٥٨/١ ، وروح المعاني ٣٨٢/١ .
٩. ينظر المحتب ١٠٨/١ وجمع البيان ٢٠٧/١ .
١٠. روح المعاني ٣٨٢/١ ، وينظر البحر المحيط ٥٥٨/١ .
١١. ينظر الكشاف ١٩١/١ .
١٢. ينظر روح المعاني ٣٨٧/١ .
١٣. التفسير الكبير ٦٦/٤ .

٣٢. ينظر الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه ١١٩ / ، وينظر روح المعاني ٣٩٤ /٢ ، والمبهج في القراءات السبع: ١٧٧ /٢ .
٣٣. ينظر شرح التسهيل ٢٣٣ /٣ ، والهمع ٢٢١ /٣ ، وينظر النشر ٢٤٧ /٢ ، والحجة في القراءات السبع ١١٨ ، ومعاني الفراء ٢٥٢ /١ ، وروح المعاني ٣٩٤ /٢ .
٣٤. روح المعاني ٣٩٦ /٢ .
٣٥. ينظر معاني الفراء ١٢٤ /١ ، والبحر المحيط ١٣٤ /٢ .
٣٦. ينظر - تفصيل ذلك ، التفسير الكبير ١٨١ /٥ - ١٨٥ .
٣٧. وهي قراءة الاعمش الا الشنبودي ، ينظر المبهج في القراءات السبع ١٠٤ /٢ .
٣٨. ينظر معجم القراءات القرآنية ١٥٩ /١ .
٣٩. البحر المحيط ١٣٤ /٢ .
٤٠. تفسير القرطبي ١٩ /٣ .
٤١. ينظر الانصاف ٤٧٥ /٢ .
٤٢. ينظر نفسه ٤٧٤ /٢ .
٤٣. الكتاب ٢٧٨ /١ .
٤٤. ينظر شرح جمل الزجاجي ٢٤٢ /١ .
٤٥. شرح الكافية / الرضي ٦٣ /٣ .
٤٦. ينظر الانصاف ٤٧٧ .
٤٧. ينظر البحر المحيط ٣٠٦ /١ ، وروح المعاني ٢٣٤ /١ .
٤٨. ينظر البحر المحيط ٣٠٦ /١ ، وتفسير الثعلبي ١٨١ /١ .
٤٩. روح المعاني ٢٣٤ /١ .
٥٠. ينظر روح المعاني ٢٣٤ /١ .
٤١. ينظر معجم القراءات القرآنية ١١٧ /١ وروح المعاني ٣٨٧ /١ .
٤٢. ينظر روح المعاني ١٩٧ /٩ .
٤٣. روح المعاني ١٩٧ /٩ .
٤٤. معاني الفراء ٢٣٠ /٢ .
٤٥. التفسير الكبير ٣٠ /٦ .
٤٦. روح المعاني ٢٧٦ /٥ .
٤٧. روح المعاني ٤ /٦ - ٥ ، وينظر البحر المحيط ٩٣ /٥ .
٤٨. معاني الفراء ٥ /٣ ، والى هذا المعنى أشار الزجاج ، ينظر معاني القرآن واعتراضه ٢٧٨ /٤ .
٤٩. ينظر التفسير الكبير ٣٣ /٢٧ ، وتفسير القرطبي ١٩٣ /١٥ .
٤٥. ينظر روح المعاني ٣٠١ /١٢ .
٤٦. تفسير القرطبي ١٩٣ /١٥ .
٤٧. ينظر الكشاف ٣٤٣ /١ ، وتفسير الكبير ١٧٩ /٧ ، وينظر البحر المحيط ٤٢٠ /٢ .
٤٨. البحر المحيط ٤٢٠ /٢ .
٤٩. الكشاف ٥٩٢ /١ .
٤٥. ينظر البحر المحيط ٤١٥ /٣ .
٤٦. الكشاف ٥٩٢ /١ .
٤٠. ينظر تفسير أبي السعود ٢٢٣ /٢ : وروح المعاني ١٩٥ /٣ .
٤١. ينظر التفسير الكبير ٩٤-٩٣ /١١ ، والبحر المحيط ٤٢٠-٤١٩ /٣ .